28 July 2005
Arabic

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد هونتته (سانت لوسيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

طلبات استماع

مسألة الصحراء الغربية

جلسة استماع لمقدمي الالتماسات

مسألة نشر المعلومات بشأن إنهاء الاستعمار

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقرّ جدول الأعمال.

٢ - الرئيس: قال إنه تلقى رسالة من وفد غواتيمالا يطلب فيها المشاركة في جلسات اللجنة الخاصة. وإذا لم يكن هناك اعتراض، فسيعتبر أن اللجنة توافق على هذا الطلب، عملاً بالإجراء الراسخ في هذا الشأن.

٣ - وقد تقرر ذلك.

طلبات استماع (المذكرتان 12/05/Add.1 و 14/05)

٤ - الرئيس: لفت الانتباه إلى المذكريتين 12/05/Add.1 و 14/05 اللتين تتضمنان طلبات إضافية لعقد جلسات استماع. وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراض فسيعتبر أن اللجنة توافق على هذه الطلبات.

٥ - وقد تقرر ذلك.

مسألة الصحراء الغربية (A/AC.109/2005/2)

جلسة استماع لمقدمي الالتماسات

٦ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد سعيد (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) مقعداً إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٧ - الرئيس: لفت الانتباه إلى ورقة العمل بشأن الصحراء الغربية التي أعدتها الأمانة العامة (A/AC.109/2005/2).

٨ - السيد سعيد (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو): قال إن الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار التي عقدت مؤخراً في جزيرة كانوان (سانت فنسنت وجزر الغرينادين) أوضحت أن عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية ما زالت متوقفة تماماً

بسبب رفض المغرب خطة التسوية وخطة السلام من أجل تقرير مصير شعب الصحراء الغربية (S/2003/565، المرفق الثاني)، وكلتا الخطتين تقرّ مبدأ تقرير المصير باعتباره الأساس القانوني لتقدم عملية إنهاء الاستعمار.

٩ - وأضاف قائلاً إن المغرب وهو يدعو إلى حل سياسي مقبول يحاول إرباك المجتمع الدولي، ذلك لأنه أعلن أن قبوله لحل مشروط باعتراف مسبق بسيادته المفترضة على الصحراء الغربية - وبالتالي، مشروط بإنكار الحق الثابت للشعب الصحراوي في تقرير المصير. وقال إنه لا الشعب الصحراوي ولا المجتمع الدولي يقرّ هذا الزعم. ولهذا فإن وجود القوات المغربية في الصحراء الغربية يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي وأن المغرب يحتل أراضي لا تخصه.

١٠ - ومضى قائلاً إن المغرب يواصل نهب الموارد الوطنية في الإقليم، في انتهاك واضح للوائح الدولية المتعلقة بالموارد الطبيعية للأقاليم الخاضعة لعملية إنهاء الاستعمار. وينتهك المغرب أيضاً بشكل منظم حقوق الإنسان، على النحو الذي تأكد في تقارير عديدة أعدتها هيئة العفو الدولية والاتحاد الدولي لحقوق الإنسان. وأشار إلى أن عشرات لقوا مصرعهم في السجون السرية الشنيعة. وتظهر موجة القمع الأخيرة التي تسببت ضد المشاركين في مظاهرة سلمية يوم ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، الطابع الحقيقي للمغرب كمحتل استعماري.

١١ - إضافة إلى ذلك، لا يزال من غير المعروف مصير نحو ٦٠٠ شخص مدني و ١٥٠ أسير حرب تسجنهم القوات العسكرية وقوات الشرطة المغربية منذ عام ١٩٧٥. وبالأرقام المطلقة، فإن مجموع هؤلاء يعادل تقريباً عدد الشيليين الذين اختفوا أثناء نظام حكم الجنرال بينوشيه.

١٢ - وحتى الآن، فإن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (MINURSO) فضلت أن تحول نظرها إلى

للشعب الصحراوي. وقال إن الأمر يعتبر غير مجدٍ ويعد دليلاً يشير إلى المعايير المزدوجة، فهؤلاء الذين تقع عليهم المسؤولية عن النهوض بعملية إنهاء الاستعمار هم أنفسهم الذين يمنعون اتخاذ التدابير الفعلية التي تمكن الشعب الصحراوي من تحقيق تقرير المصير. وأوضح أن وفده يعيد تأكيد تأييده لتطلعات الشعب الصحراوي لتحقيق تقرير المصير وأعرب عن أمله في أن يتسنى عمّا قريب الترحيب بهم في الأمم المتحدة كشعب ذي سيادة ودولة حرة ومستقلة.

١٦ - الرئيس: تساءل عمّا سيحدث من أثر، إذا وجد، للتدخل من جانب مجلس الأمن على الوضع في الصحراء الغربية.

١٧ - السيد سعيد (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)): قال إن مجلس الأمن كان غير قادر على الاضطلاع بمسؤولياته الكاملة بسبب المواقف التي يتخذها المغرب وفرنسا في داخل هذه الهيئة. وينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد موقفاً أكثر جدية وأن يسمح لشعب الصحراء الغربية بفرصة التصويت في استفتاء حر وعادل. واحتتم قائلاً إن الجهة الشعبية سوف تحترم قرار الشعب في استفتاء من هذا القبيل، مهما يكن هذا القرار.

١٨ - وترك السيد السيد سعيد المقعد المخصص له.

١٩ - الرئيس: اقترح أن تفرغ اللجنة من نظرها في البند، وينبغي أن تحيل جميع الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة بغية تيسير نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في هذا البند.

٢٠ - وقد تقرر ذلك.

مسألة نشر المعلومات بشأن إنهاء الاستعمار

(A/AC.109/2005/L.4/Rev.1)

الصبوب الآخر في حين شرعت القوات المحتلة تضرب وتعذب وتختطف النساء والأطفال والمستنّين في وضح النهار.

١٣ - وفي الوقت نفسه، تبذل السلطات المغربية جهوداً كبيرة لاجتذاب المستثمرين الأجانب بغية الإسراع في استغلال الموارد الطبيعية الصحراوية وفي محاولة لإضفاء الشرعية على احتلالها. وفي هذا الصدد، فإنه يهيب بحكومة أسبانيا أن تتخذ جميع الخطوات الضرورية للعمل على أن تلغي شركة طيران بينتر كنارياس (Binter Canarias) بشكل قاطع جميع رحلاتها إلى منطقة العيون، العاصمة المحتلة للصحراء الغربية. وأضاف قائلاً إن الاتفاق بين هذه الشركة والسلطات المغربية ومحاولات بعض شركات من جزر الكناري بأن تقيم مشاريع تجارية في هذه المدينة إنما يتنافى مع القانون الدولي وقال إنه يبدي ارتياحه في استعداد أسبانيا المعلن للمساهمة في حل عادل لتراع الصحراء الغربية.

١٤ - وأوضح أن حالة الصحراء الغربية التي لم تجد حلاً تعتبر تحدياً لسلطة الأمم المتحدة وسلطة اللجنة الخاصة. وفي الواقع، فإن الرئيس مبيكي رئيس جمهورية أفريقيا قال إنها مدعاة للعار والأسى بالنسبة للجميع أن الشعب الصحراوي لا يزال لم يبلغ حقه المشروع في تقرير المصير. وقال إن اللجنة تحتاج إلى اتخاذ إجراء حاسم لاستكمال عملية تقرير المصير للشعب الصحراوي بشكل فعال.

١٥ - السيد غوال (كوبا): قال إن وفده يتفق تماماً مع ما قاله الرئيس مبيكي بأن الحالة الحاضرة في الصحراء الغربية مدعاة للعار والأسى. فالشعب الصحراوي خضع لسلسلة كاملة من انتهاكات حقوق الإنسان، وأبرزها انتهاك حقه في تقرير المصير. وأوضح أن المأزق الحالي وعدم اتخاذ إجراء من جانب الأمم المتحدة إنما يثيران غاية الفزع. وقال إن تعيين مبعوث خاص له صلاحيات لائقة ويكون مقبولاً لدى الطرفين قد يمكن من وضع مقترحات تؤدي إلى تقرير المصير

٢١ - الرئيس: قال إنه بعد انتهاء المشاورات، صدر مشروع قرار منقح بشأن نشر المعلومات بشأن إنهاء الاستعمار بصفته الوثيقة A/AC.109/2005/L.4/Rev.1.

٢٢ - وأضاف قائلاً إنه يعتبر أن اللجنة الخاصة مستعدة للتخلي عن حكم الأربعة وعشرين ساعة الوارد في إطار المادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة واتخاذ إجراء مباشر بشأن مشروع القرار المنقح.

٢٣ - وقد تقرر ذلك.

٢٤ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة الخاصة ترغب في اعتماد مشروع القرار (A/AC.109/2005/L.4/Rev.1)، دون إجراء تصويت.

٢٥ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.